

**الدفع الحادى عشر**  
**الدفع بعدم توافر**  
**ظرف من الظروف المشددة للجريمة**

**أحكام النقض**

• لا يشترط فى فعل التعدي الذى يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يعد الفعل ضرباً بصرف النظر عن الآلة المستعملة فى ارتكابه ولو كان الضرب بقبضة اليد.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٤٠٤

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣ جلسة ١٩/١٢/١٩٣٢ الربع قرن ج ٢ ص ٨١٣ بند ١

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/١١/١٩٥١ الربع قرن ج ٢ ص ٨١٣ بند ٢

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٤٤

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٦١٢

• متى كانت جريمة إحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد هو اجراء عملية الحقن وان تعددت أوصافه القانونية فان ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهى عقوبة إحداث الجرح.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٥٧ س ٨ ص ٧١٧

• إذا كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم هى أن المتهم وهو غير مرخص له فى مزاولة مهنة الطب خلع ضرسين للمجنى عليه فسبب له بذلك وربما بالفك الأيمن فهذه جريمة إحداث جرح عمد بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا اصابه خطأ.

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٨/٢/١٩٥٢ مجموعة الربع قرن الجزء ٢ ص ٨١٣  
• لا شيء فى القانون يوجب على محكمة الموضوع أن تذكر فى حكمها نوع الآلة التى استعملها المتهم فى الضرب.

الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٣٢ مج الربع قرن ج ٢ ص ٨١٣ بند ٤  
• ليست المحكمة عند تطبيقها المادة ٢٠٦ عقوبات ملزمة أن تبين مواقع الاصابات ولا أثرها ولا درجة جسامتها فإذا كانت التهمة المطروحة عليها هى جناية ضرب أفضى إلى موت مما يقع تحت نص المادة ٢٠٠ عقوبات وثبت لديها أن جميع المتهمين المسندة اليهم هذه التهمة ضربوا المجنى عليه ولكنها لم تتبين من التحقيقات التى تمت فى الدعوى من هؤلاء المتهمين هو الذى أحدث الاصابة التى سببت الوفاة حتى تصح معاقبته بموجب المادة ٢٠٠ عقوبات قديم فاستبعدت تلك المادة مكتفية بمعاقبة المتهمين جميعا بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات فانه فضلا عن أن تصرف المحكمة هذا فى مصلحة المتهمين، لا وجه لهؤلاء المتهمين فى أن ينعوا على حكمها أنه لم يحدد الاصابات التى عوقب كل من الطاعنين من أجلها إذ الاعتداء بالضرب مهما كان بسيطا ضئيلا تاركا أثرا أم غير تارك فانه يقع تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات.

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٣ ق جلسة ٦/٢/١٩٣٣ الربع قرن ج ٢ ص ٨١٣

الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ١١ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٤١ الربع قرن ج ٢ ص ٨١٤

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٥/٥/١٩٤٤ الربع قرن ج ٢ ص ٨١٤

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٤٤

• إذا كان الحكم قد أثبت وفاة المجنى عليه قبل مضي عشرين يوما من تاريخ وقوع جريمة الضرب المسندة إلى المتهم ومع ذلك اعتبر هذه الجريمة منطبقة على المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات قديم استنادا إلى أن الضربات التى وقعت على المجنى عليه كانت تقتضى علاجه وعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كما جاء بالكشف الطبي فلا جناح على المحكمة فى ذلك.

الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٢/٢٣/١٩٣٥ الربع قرن ج ٢ ص ٨١٤ بند ٨

• لا يشترط للعقاب بمقتضى المادة ٢٠٧ عقوبات قديم المقابلة للمادة ٢٤٣ جديد أن يكون لدى المتهمين سبق اصرار على الضرب أو بينهم اتفاق عليه بل يكفى مجرد توافقه على ايقاع الأذى بالمجنى عليه فإذا أدانت المحكمة المتهمين الذين ضربوا المجنى عليه بالمادة المذكورة على أساس أنهم قد تواردت خواطره على الاجرام، واتجهت اتجاهها ذاتيا نحو الجريمة فانها تكون قد طبقت القانون على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ١٠ ق جلسة ١٧/٦/١٩٤٠ مجموعة الربع قرن ص ٨٢٧ بند ١٠٨

• شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون الممرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما وأنه وان كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين أثر الاصابات أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا، الا أنه يجب عليها فى مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفه البيان أن تبين أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين مدى أثر الاصابة التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية، فإنه يكون معيبا بالقصور.

الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١/٣٠/١٩٦٧ ق ٢٠ س ١٨ ص ١١٤

• الاصابات الرضية كما يجوز حدوثها من الضرب بالأيدى يجوز حدوثها من الضرب بالعصى.

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٤٤

• الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل أن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى

السليم، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد، فإذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنياتها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك، فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التغيير في التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ولما كانت المحكمة قد دانت الطاعنين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وأحداًتهم به الإصابات الأخرى المبينة بالتقرير الطبي عدا الإصابة النارية التي رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد، فقد كان يتعين على المحكمة وقد أتجهت إلى تعديل التهمة المسندة بإسناد هذه الواقعة الجديدة إلى الطاعنين ثم أدانتهم على هذا الأساس أن تنبههم إلى هذا التعديل الجديد ليبدوا دفاعهم فيه ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة قد خلت مما يدل على أن المحكمة قد نبهتهم إلى ذلك ولم يبد في جلسات المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمناً على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه في المداولة من تعديل التهمة فإن إجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الإخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨ ١٩ ص ٥٩٥

٠ متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين إحداث جروح عمداً بالمجني عليهم أعجزت بعضهم عن أشغالهم الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوماً وجناية احراز أسلحة نارية غير مششخنة وذخائر بدون ترخيص، وأعمل في حقهما المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات للارتباط، وأنزل بكل منهما عقوبة واحدة وهي عقوبة الجريمة الأشد، وكانت العقوبة الموقعة عليهما وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمهما خمسمائة جنيه عن التهم الثلاث المسندة اليهما، داخلية في حدود العقوبات المقررة لجناية احراز سلاح ناري غير مششخن والتي لم يثر الطاعنان شيئاً بشأنها بأوجه الطعن، فلا مصلحة لهما فيما أثاراه تعييباً للحكم في شأن جنحة الضرب مما يتعين معه رفض الطعن في الشق الخاص بالدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١ س ٢١ ص ٧٩٨

• لا يجدي للطاعن أن يجادل فى انطباق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات التى أخذه بها الحكم، ما دام قد أثبت فى حقه أنه ضرب المجنى عليه ضربا أحدث أذى بجسمه، وكانت العقوبة التى أوقعتها عليه داخلة فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/١ س ٢١ ص ١٠٣٧

• ان آلة الاعتماد ليست من أركان الجريمة.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٩ س ٢٢ ص ٣٣٤

• الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعه بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذى تري انطباقه على الواقعة وإذ كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هى ذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو استبعاد نية القتل وعدم اطمئنان المحكمة إلى أن الطاعن هو محدث الطعنة التى أودت بحياة المجنى عليه فأخذت هذا الطاعن بالقدر المتيقن فى حقه دون أن يتضمن التعديل اسناده واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى فان الوصف المعدل الذى نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكبا لجريمة الضرب البسيط بدلا من القتل العمد لا يجايف التطبيق السليم فى شيء ولا يعطي هذا الطاعن حقا فى اثاره دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة فى مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل الوصف ما دامت قد اقتصرت على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى وأخذته بالقدر المتيقن فى حقه ومن ثم انحسرت عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ س ٢٢ ص ٧٤٦

• إذا كانت وقائع الدعوى أثبتتها الحكم تنبئ بذاتها عن الارتباط القائم بين تهمتي الضرب والشروع في السرقة ليلا مع حمل سلاح المسندتين إلى المتهم وانهما ارتكبتا لغرض واحد فان اغفال الحكم التحدث عن تهمة الضرب على استقلال لا يوجب نقضه ما دام أنه قد انتهى إلى معاقبة المتهم بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد وهو كان سينتهي إليه حتما في واقعة الدعوى عملا بنص المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١ س ٢٢ ص ٧٥٥

• من المقرر أن التأديب من مقتضاه إباحة الإيذاء، ولكن لا يجوز أن يتعدى الإيذاء الخفيف، فإذا تجاوز الزوج هذا الحد، فأحدث أذى بجسم زوجته، كان معاقبا عليه قانونا، حتى ولو كان الأثر الذى حدث بجسم الزوجه لم يزد عن سحجات بسيطة لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد اعتدى بالضرب على زوجته وأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان البين من هذا التقرير المرفق بالمفردات المضمونة أن بالمجني عليها كدمات بالفخذ الأيسر فان هذا كاف لاعتبار ما وقع منه خارجا عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجبا للعقاب عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢ س ٢٦ ص ٦٧٢

• لا تثريب على الحكم إذ هو اقتصر على ذكر إصابة رأس المصاب فى الضرب البسيط التى نسب إلى الطاعن احداثها وذلك بفرض أن هذا المصاب كانت به اصابات أخرى لأن الأصل أن الحكم متى اقتصر على إصابة بعينها أثبت التقرير الطبي وجودها واطمأنت إلى أن المتهم هو محدثها، فليس به حاجة إلى التعرض لغيرها من اصابات لم ينسب إلى المتهم احداثها.

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ س ٢٧ ص ٨٩٢

• لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضربيا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء

ترك أثرا أو لم يترك وعلي ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم مواقع الاصابات التى أنزلها الطاعنان بالمجنى عليها ولا أثرها ولا درجة جسامتها.

الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٠ س ٣١ ص ٤٩٢

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ٧/١٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٠٧٦

الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٨١ س ٣٢ ص ١٢٣٩

٠ لما كانت المادة ٢٤٢ فى فقرتها الثالثة لم تضع أية قيود فى شأن تحديدها لمفهوم الأداء التى تستعمل فى أحداث الاصابة وكان استعمال المطعون ضده حجرا فى أحداث إصابة المجنى عليه يعد منه استعمالا لأداءه فى أحداثها معاقب عليه بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٤٨٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ٤/٥/١٩٨١ س ٣٢ ص ٤٦٠

٠ لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٠/١١/١٩٧٧ وهو تاريخ سابق لتاريخ الجريمة التى دين بها المطعون ضده قد عدل من نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات التى تقضى الفقرة الثالثة منها وهى المنطبقة على واقعة الدعوى بأن يعاقب بالحبس على أحداث الضرب أو الجرح باستعمال أية اسلحة أو عصى أو آلات أو أدوات أخرى، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحكمها المطعون فيه بتغريم المطعون ضده عشرين جنيها فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس ولما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين عملا بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨١ س ٣٢ ص ٦٤٨

• فى جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا فان الجانى يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى كاطالة أمد علاج المجنى عليه أو تخلف عاهة مستديمة به أو الافضاء إلى موته ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائغة على أن وفاة المجنى عليها كانت نتيجة اعتداء الطاعن، وفند دفاعه فى هذا الشأن بما أثبتته من أن المجنى عليها ظلت تعانى من الحروق المبرحة التى أصيبت بها منذ وقوع الحادث ونقلها إلى المستشفى فى ١٩٧٧/٢/٢٢ وحتى مغادرتها لها فى ١٩٧٧/٥/٨ واعادتها إلى بلدها ووفاتها أثر ذلك مباشرة فى ١٩٧٧/٥/١٠، وكان الطاعن لا يمارى فى أن ما أقام الحكم عليه قضاء له معينة الصحيح من الأوراق، فان ما أثاره عن انقطاع علاقة السببية تأسيسا على فوات الفترة السالفة ما بين إصابة المجنى عليها ووفاتها لا محل له ما دام أنه لا يدعى بوقوع أهمال متعمد فى علاجها.

الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ ص ٣٣ ص ٣٦

• لما كان الطاعن لم يضمن طلباته الختامية التعويض عن الأضرار التى لحقت به نتيجة اصابته فى جريمة الضرب البسيط التى دين المطعون ضدهم بها، والذي يستطيع ولوج باب القضاء المدني للمطالبة به إذا توافرت شروط استحقاقه، فان ما يثيره بشأن مخالفة حجية الحكم الجنائى النهائى بالادانة فى جريمة الضرب البسيط وعدم تنازله عن طلب التعويض عن باقى الاصابات يكون غير صحيح.

الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ ص ٣٦ ص ٥٣٥

• من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة، سواء ترك أثرا أو لم يترك، وعلي ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الاصابات التى أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها، ومن ثم فان النعي على الحكم بالقصور فى هذا الصدد لا يكون سديدا.

الطعن رقم ٨٢٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٦ ص ٣٧ ص ٨٣٣

٠ لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اعتداءهما بالضرب على المجني عليه وحدثت إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي وكان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات بأن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة، سواء ترك أثر أو لم يترك فإذا كانت المحكمة قد انتهت إلى اعتباره كذلك وطبقت المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات في حق المتهمين، فإنها لا تكون قد أخطأت في شيء، إذ أن المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات خاصة بحالة ما إذا وقعت مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح ومن ثم يضحى منعي الطاعنين على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦ ص ٣٨ ص ١٠٤١

٠ من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب البسيط التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة، سواء أترك أثراً أم لم يترك، وعلي ذلك فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم موقع الإصابات التي أنزلها المتهم بالمجني عليه ولا علاقتها بفعل الضرب.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧ ص ٤٠ ص ٣٤١

٠ لما كانت المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات بعد أن نصت في فقرتها الأولى على عقوبة جريمة الضرب البسيط نصت في فقرتها الثالثة على أنه إذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوبة الحبس وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٨ منه قد عرفت عقوبة الحبس بأنها وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه، ولا يجوز أن تقل هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق الطاعن أنه ضرب المجني عليه بألة راضة وهي يد مكنسة أنزل به عقوبة الحبس مع الشغل لمدة

ثلاث سنوات استنادا لنص المادة ٢٤٢ / ٣ أنفة الذكر، فإن النعي عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩ س ٤٠ ص ٩١٢

• لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات هى الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه وكانت المادة ١٥ / ٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث، تفضي بأنه إذا ارتكب الحدث الذى يزيد سنه على خمس عشرة سنة، جنحة يجوز فيها الحبس فللمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لها أن تحكم عليه بأحد التديبين الخامس والسادس المنصوص عليهما فى المادة ٧ وهما الاختيار القضائي أو الايداع فى احدي مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

الطعن رقم ٨٩١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/١ س ٤١ ص ٢٣

• لما كانت المحكمة غير ملزمة متى استيقنت أن الطاعن هو الذى أحدث إصابة المجني عليه بأداة وهو الحال فى الدعوى الماثلة أن تبين كنه الأداة التى استعملت فى الاعتداء، ذلك بأن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات التى أخذت المحكمة بها الطاعن، يتسع فيما تضمنه من أمثلة لأدوات الاعتداء، ليشمل كافة الأسلحة على تنوعها والآلات على تعددها والأدوات كائنة ما كانت، فكل ما يتزود به المعتدي تيسيرا للعدوان واسلاسا له، فوق أعضائه الطبيعية يعد أداة عدوان ويؤخذ بالعقوبة المغلظة للجريمة المعنية إذا هو ما استعمل تلك الأداة فى عدوانه وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد التزم هذا النظر، فإن النعي عليه فى هذا يكون مجانيا للصواب.

الطعن رقم ١٣٨٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٣ س ٤١ ص ٦٨٤

• لما كانت المحكمة قد أوردت فى حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبي الشرعي من بيان نوع الاصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة، وكان التقرير الطبي نفسه الذى أشار إليه الحكم قد أورد فى مضمونه ما يتبين منه أن الاصابة أعجزت المجني عليه عن أعماله مدة تزيد على عشرين

يوماً، فإن المحكمة وقد طبقت في حق الطاعن المادة ٢٤١ / ١ من قانون العقوبات لا يكون قد شاب أسباب حكمها القصور ان هي لم تذكر مدة عجز المجني عليه عن أعماله الشخصية، ويكون معني الطاعن في هذا الخصوص غير سديد.

الطعن رقم ٤٦٤٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠/٢٣/١٩٩٠ س ٤١ ص ٩٤٠

#### الاشترك في جريمة الضرب

٠ إذا كان المتهمان متفقين على ضرب المجني عليه وقام كلاهما بتنفيذ الاعتداء فيه فضربه أحدهما على ذراعه والآخر على رأسه فإن كلا منهما يعتبر فاعلاً في جريمة إحداث العاهة الناشئة عن احدي الضربتين.

الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ١١ ق جلسة ٣١/٣/١٩٤١ مجموعة الربع قرن ص ٢٥٩

٠ الاشتراك بطريق الاتفاق كما هو معرّف به في القانون هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال عليها وإذ كان للقاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من واقع الدعوى، فإن له إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما أشبه أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه، ما دام الاستدلال سائغاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره فإذا تحدث الحكم عن اتفاق المتهمين على مقارفة الجريمة بقوله..... أن عدم توافر ظرف سبق الاصرار لا ينفي أن المتهمين قد اتفقوا فيما بينهم وبعد علمهم بما وقع من تعد على والد الأولين وعم الثالث اتفقوا على ضرب المجنى عليه وتوجهوا حاملين العصي من مساكن العزبة إلى حيث يوجد المجنى عليه..... يدل على ذلك تسلسل الحوادث..... وما قرره الشاهدان من أنهما رأيا المتهمين وهم مقبلون معاً من جهة مساكن العزبة حاملين العصي وانهاؤوا في وقت واحد على رأس المجني عليه..... ضرباً بالعصى وبغير أن يجد سبب مباشر يدعو إلى هذا الضرب، الأمر الذي يفيد حتماً أن المتهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكن العزبة إلى حيث كان يوجد المجني عليه الا بعد أن اتفقوا على ضربه انتقاماً لضرب والد المتهمين الأولين وعم ثالثهم وحملوا عصيهم واتجهوا إلى

مكانه وانها لوالا على رأسه ضرباً، فان ما أورده الحكم فى التدليل على اتفاق المتهمين على مقارفة الجريمة سائغ فى العقل ويتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة.

الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١١٢

• ان الاتفاق الجنائى بين شخصين أو اكثر على ارتكاب جريمة ضرب يجعل كل منهم مسئولاً بصفته شريكاً بالاتفاق عما يقع من الباقيين تنفيذاً لهذا الاتفاق كما يجعله مسئولاً أيضاً عن المضاعفات الناتجة عن الضرب وذلك لأن القانون نص على تشديد العقاب فى حالة هذه المضاعفات لمجرد حصولها ولو لم تكن مقصودة بذاتها من الضارب، فتستوى فى ذلك مسئولية الفاعل الاصلى والشريك وما دام ما وقع من الفاعل الاصلى لم يخرج عما حصل الاتفاق عليه مع الشركاء فلا محل مع هذا للرجوع إلى المادة ٤٢ من قانون العقوبات، لأن هذه المادة تقترض وقوع جريمة اخرى غير التى تناولها فعل الاشتراك ١/٢٤٠ فإذا قدم متهمون إلى قاضى الإحالة لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٤٢ و ٢ من قانون العقوبات لاحداثهم بالمجنى عليه اصابات تخلف عن احداها عاهة مستديمة وكان ذلك منهم عن سبق الاصرار، وقرر قاضى الإحالة ان لا وجه لاقامة الدعوى ضدهم فى جناية الضرب الذى نشأت عنه العاهة لعدم معرفة محدثه من بين المتهمين واحالتهم إلى النيابة لاجراء اللزوم لمحاكمتهم جميعاً على جنحة ضربهم المجنى عليه مع سبق الاصرار طبقاً للمادة ٢/٢٤١، واستند فى قراره هذا إلى ان المتهم الذى احدث العاهة بالمجنى عليه غير معروف، فإن ما اثبته فى قراره من توافر ظرف سبق الاصرار فى الجريمة المسندة إلى المتهمين يلزم عنه وحده انهم اتفقوا جميعاً على الاعتداء على المجنى عليه بالضرب وهذا يقتضى اعتبار كل منهم مسئولاً كشريك بالاتفاق مع كل من الباقيين عما وقع منه من ضرب و عن مضاعفات هذا الضرب.

الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٩ مج الربع قرن ص ٢٦٢ جلسة ٢/١/١٩٢٩

• إذا كانت التهمة التى أحيل بها المتهم إلى محكمة الجنائيات هى احداثه عاهة بالمجنى عليه، ثم فى أثناء نظر الدعوى وجهت إليه المحكمة تهمة الاشتراك مع آخر فى ضرب المجنى عليه ضرباً

نشأت عنه العاهة، ثم أدانتها في التهمة التي أحيل بها إليها وذكرت في حكمها واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات التي أجريت فيها وأوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت هذه الواقعة قبله وردت على دفاعه بما يفنده، فإنه لا يصح أن يعنى عليها أنها لم تتعرض إلى تهمة الاشتراك التي وجهتها إليه أثناء نظر الدعوى، إذ ذلك منها يحمل على أنه إنما كان من قبيل الاحتياط فقط، وما دامت هي بعد سماعها الدعوى وتمحيص أدلة الإثبات فيها قد انتهت إلى عده فاعلاً للجناية فإن التعديل الاحتياطي لا يبقى له بعد محل ولا يكون له من مقتضى.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٢٩

### القدر المتيقن

• متى كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه قد أصيب في رأسه إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة، كما أصيب بإصابات أخرى في الصدر والأضلاع والساعد والعضد الأيمن والظهر، واطمأنت المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهمين مع آخرين في إحداث تلك الإصابات وانتهت إلى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة، وأخذت من أجل ذلك المتهمين بالقدر المتيقن في حقهما وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣ ص ٥٢٦

• إذا كان الثابت بالتقرير الطبي أنه وجد بالمجنى عليه إصابات متعددة في مواضع مختلفة من جسمه ومن هذه الإصابات ثمانية جروح قطعية برأسه هي التي تخلف عن أحداها عاهة مستديمة، ولم تر المحكمة مساءلة المتهمين بهذه الضربات عن العاهة وأخذتهما بالقدر المتيقن في حق كل منهما وهو أنه أحدث بالمصاب ضرباً أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً، فإنها تكون قد أخطأت إذ كان يجب عليها أن تسألهما على مقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٠ الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٦ بند ١٠٤

• إذا كانت المحكمة قد قالت فى حكمها أنه من المتعذر تعيين محل الضربة التى أحدثها متهم معين بالمجنى عليه لتعدد المتهمين وتعدد الاصابات، ومع ذلك عاقبت هذا المتهم على أساس أن الاصابة التى أحدثها بالمجنى عليه استوجبت علاجه مدة تزيد على العشرين يوماً، فذلك مع ما هو ثابت من تفاوت فى جسامه الاصابات، يكون خطأ، ويجب لوضع الأمور فى نصابها تعديل العقوبة المحكوم بها على هذا المتهم طبقاً للمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١١/٣/١٩٤٦ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٦ بند ١٠٥

• متى كان الثابت من تقرير الطبيب الذى كشف على المجنى عليه أن به عدة اصابات فى رأسه من الجهة اليسرى وأن العاهة التى تخلفت عنده لم تتشأ من كل هذه الاصابات، وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على من أحدث الاصابة التى نشأت منها العاهة، فإن ادانة واحد بعينه من المتهمين باحداثها لا تكون صحيحة ما دام لا يوجد بين المتهمين بالضرب اتفاق عليه، بل المتعين هو أخذ كل منهم بالقدر المتيقن فى حقه من الضرب ومعاقبته بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ١٦ ق جلسة ٤/٢/١٩٤٦ الربع قرن ص ٨٢٦ بند ١٠٣

• لما كانت العقوبة المقررة بموجب الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات هى الحبس فقط دون الغرامة، وهى ذات العقوبة المقررة بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من القانون المذكور التى تطالب النيابة العامة فى أسباب طعنها باعمالها على واقعة الدعوى وذلك بعد تعديل كل منهما بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي بمعاقبة المطعون ضده بالحبس والغرامة معا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ما دامت العقوبة المقررة لفعلة سواء بالوصف الذى انتهى إليه الحكم أو بذلك الذى تراه النيابة الطاعنة بفرض صحته هى الحبس دون الغرامة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبة الغرامة المقضي بها عملاً بالمادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الأمر الذى يضحى معه منعي النيابة العامة على الحكم الخطأ فى إنزال الوصف الصحيح على الواقعة غير مجد.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٥٤

• لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يشر إلى أن المجنى عليها لم تكن فى استطاعتها الكلام بعد اصابتها، فلا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥١٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ٣٠/١/١٩٨٦ س ٣٧ ص ١٩٩

• إن القصد الجنائى فى جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب الجانى الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وأنه لا يلزم التحدث عنه صراحة بل يكفى أن يكون هذا القصد مفهوماً من عبارات الحكم. فإذا ما اعتبرت المحكمة كما هو الحاصل فى الدعوى أن الطاعنة ضربت المجنى عليه فإن ذلك يفيد حتماً أن الفعل الإيجابى الذى وقع قد صدر عن عمد منها.

الطعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٦/١١/٢٠٠٠